(المحاضرة الرابعة)

حقوق الإنسان في بلاد وادي النيل

بنى المصريون القدماء حضارتهم في وادي النيل وتعد مصر هبة النيل كما قال المؤرخ الإغريقي (هيرودوت)، وقد قدس المصريون القدماء نهر النيل وعدوه إلهاً للخير. اذ كانوا يتجمعون على مقربة منه، ويذكر المؤرخون إن الحضارة المصرية قامت حوالي ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد وتعاقبت على مصر سلالات متعددة بين الحكام، تباين فيها المركز الاجتماعي والسياسي للإفراد،وكان المصريون القدماء ينظرون إلى ملوكهم نظرة تقديس بوصفهم آلهة، ويعد (تأليه الملوك) سمة جوهرية من سمات الأسس السياسية للدولة المصرية على مر تاريخها عبر القرون. وكانت الوظيفة الأساسية للملك ان يضمن لشعبه

إدارة حسنة، وان يقيم العدل بين الناس، لأن الفرعون هو مصدر السلطات وذلك فأن طاعته واجبة ولا اعتراض عليها، وانسجاما مع طبيعة الملك الالهية فأن سلطته مطلقة، فهو يملك كل شيء وهو قادر على كل شيء وإذا كان الملك إلهاً وجب ان يكون عادلاً.

أما فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي فيلاحظ ان المجتمع كن منقسماً الى ثلاثة طبقات، اذ تقف في القمة (الطبقة الارستقراطية)، ثم تليها (الطبقة المتوسطة)، ثم (الطبقة الدنيا وهي طبقة الفلاحين)، وكانت الطبقة الارستقراطية تتكون من أفراد الأسرة الملكية فضلاً عن أسر كبار الموظفين وكبار رجال الدين. وكانت هذه الطبقة تملك الأراضي الشاسعة والثروات الطائلة فضلاً عن تمتع أفرادها بأكبر قدر من النفوذ.

أما الطبقة المتوسطة فتضم صغار الموظفين وأصحاب الحرف المختلفة والتجار وأما الطبقة الثالثة فكانت تضم العاملين في الأراضي الذين كانوا يعانون من الفقر والاستغلال والمعاملة القاسية، حيث يجبرون على العمل (أسلوب السخرة) في إقامة السدود وحفر الترع وتطهيرها.

هذا وكان كل فرد تتحدد حقوقه في الانتساب الى طبقة من الطبقات. وكان الانقسام الطبقي يتسم بنوع من الجمود في الغالب، ولذلك كان افرد كل طبقة يرثون وضعهم الاجتماعي أباً عن جد، إلا ان ذلك لا يعني ان القانون ينظم هذا الانقسام، إذ لم يكن هناك مانع قانوني يحاول من دون تغيير شخص ما للطبقة التي ينتمي إليها بواسطة تغير نوع العمل الذي يزاوله.

وفضلا عن الطبقات التي تم ذكرها، كان يوجد نظام الرق وبنوعيه الخاص والعام، إذ يوجد عبيد الدولة (الفرعون) ثم عبيد رجال الجيش، وعبيد الكهنة وعبيد الأثرياء. أما الرابطة التي تربط العبد بسيده، فكانت رابطة ملكية تامة،اذ كان للسيد على عبده كافة حقوق المالك.

أما فيما يتعلق بحق ملكية الأفراد للعقارات، فيلاحظ تباين الآراء فهنالك من يرى ان الملك (الفرعون) كان يملك أراضي مصر جميعها، وان الأفراد الذين يحوزون الأرض ليس لهم سوى حق الانتفاع، اذ أن الكل يأكل على مائدة الملك. وان الملك يطعم كل سكان مصر .في حين يرى سكان آخرون ان الملكية الخاصة للأفراد لم تكن مقصورة على المنقولات وإنما كانت تشمل العقارات سواء أكانت بيوتاً ام أراضي زراعية.

ويلاحظ فيما سبق ذكره عن حضارتي بلاد ما بين النهرين ووادي النيل، إن أنظمة الحكم فيها تجهل فكرة الحقوق والحريات العامة، وترى ان الفرد يجب ان يخضع لسلطانها،